المحاضرة العاشرة:

القوة في السياسة الروسية

اولاً: القوة في المدرك الروسي

تمثل القوة محوراً أساسياً في فهم السلوك السياسي الروسي، إذ ترتبط جذورها التاريخية بإرث فكري وعسكري تشكل عبر الحقبة السوفيتية والحرب الباردة، وما رافقهما من تصورات خاصة عن الحروب، وتقوم الرؤية الروسية الحديثة للقوة على مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة والهجينة، بما يعكس سعي موسكو للحفاظ على مكانتها كقوة كبرى، وتتداخل في هذا الإطار عناصر الجغرافيا والديمغرافيا والسياسة والاقتصاد والعسكر لتشكل البنية الكلية لمفهوم القوة في المنظور الروسي.

اتسم التفكير العسكري الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بتأثير مزدوج:

1) الإرث الماركسي–اللينيني الذي حافظ على مركزية مفهوم الحرب كعنف مسلح وفق رؤية كلاوزفيتز التي تبنّاها لينين.

2) وتجربة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي التي أبرزت أهمية الصراع غير المباشر وتجنّب المواجهة العسكرية المباشرة.

واصل المنظّرون الروس استخدام الأطر الماركسية–اللينينية في بناء العلوم العسكرية، لكنهم في الوقت نفسه اعتبروا الحرب الباردة نموذجاً جديداً للحرب، تحقق فيه أهداف سياسية حاسمة من دون صدام مسلح، ورأوا أن تجاهل هذا النموذج كان أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك أصبح "الصراع غير العسكري" عنصرا لا يمكن استبعاده من الفكر العسكري الجديد، كما لعب الغرب –الأمريكي والأوروبي– دور "العدو" في الوعي العسكري الروسي، ما دفع المفكرين الروس إلى رفضه نظرياً ومحاكاته عملياً، فبالرغم من انتقادهم الاستراتيجيات الغربية غير المباشرة، وخاصة الأمريكية، أعاد الروس استيعاب هذه الأدوات وتكييفها داخل عقيدتهم العسكرية، وتتمثل هذه الأدوات في: الثورات الملونة، الفوضى المضبوطة، الحرب النفسية والمعلوماتية، القوات غير النظامية، الميليشيات، الحرب بالوكالة، والعقوبات

الاقتصادية؛ وهي جميعها أدوات صراع غير عسكري أصبحت تُعرف في الاستراتيجية الروسية الحديثة باسم الحرب الهجينة، وتزايد استخدامها منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة.

ثانياً: مرتكزات القوة الروسية

1- المرتكزات الجغرافية

تعد الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الداخلية والخارجية وهي من أكثر مقومات الدولة ثباتا فالسلاسل الجبلية والبحار والأنهر وحتى الحدود له درو فاعل في حماية الأمن القومي للدول وبالرغم من تقلص اهمية العامل الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الاسلحة ووسائل الاتصالات والمواصلات المعاصرة، فانه ما زال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر، فضلا عن دور الواقع الجغرافي في تحديد المستوى الاقتصادي والسكاني للدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى.

ويمكن تقسيم المقومات الجغرافية على النحو التالي:

أ- المساحة والموقع: وتعد روسيا اكبر دولة في العالم من حيث المساحة والتي تبلغ (17075200) كم مربع، وتليها كلا من كندا والصين والولايات المتحدة الامريكية, وبأنضمام جزيرة القرم لروسيا عام 2014, والتي تبلغ مساحتها (26081) كم مربع تزداد مساحتها الى (17101281) كم مربع، وتمتد عبر شرق اوروبا وشمال اسيا ، اذ يمثل الجزء الأوروبي ربع مساحة الدولة، اما الجزء الاسيوي فيمثل ثلاثة ارباع مساحتها ويحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الاسود ومن الشرق الاقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الاورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا وتزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الاستراتيجية كالماس.

ب-المناخ: يتميز للمناخ في روسيا بالبرودة بسبب موقعها الارتفاعي, فكلما زاد الارتفاع، انخفضت درجات الحرارة, ويتأثر مناخ روسيا بموقعها القاري, وبشكل عام، تقع المناطق ذات الطابع القاري بالقرب من مركز القارة بعيدًا عن المسطحات المائية، وتشهد درجات حرارة أكثر تطرفًا بسبب جفاف

الهواء. يساعد الماء على تنظيم درجة حرارة الهواء، ويمكنه امتصاص التغيرات في درجات الحرارة بشكل أفضل من اليابسة.

ت–الموارد الطبيعية: يتميز الاقتصاد الروسي بأهمية موارده الطبيعية خاصة الطاقوية فهو يحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج البترول والغاز (10% من الإنتاج العالمي للبترول و 30% للغاز). وتحتكم روسيا على أكبر احتياطي من الغاز في العالم قدر ب 32% وثامن احتياطي من البترول ب 42% من المخزون العالمي. وهي السادسة من حيث انتاج الفحم، وثالث أكبر منتج من الكهرباء النووية وخامس من الكهرباء المائية 23. كانت روسيا أول بلد يطور الطاقة النووية المدنية، ويشيد أول محطة للطاقة النووية في العالم، وهي حاليا رابع أكبر منتج للطاقة النووية عالميا. كل ذلك يجعلها تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج، والثالثة كأكبر مستهلاك. ويضمن قطاع الطاقة 4/1 الربع من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وثلث الإنتاج الصناعي، وأكثر من نصف مداخيل الميزانية الفيدرالية و 45 % من العملة الأجنبية.

ث–السكان: عد المقوم المجتمعي من المقومات المهمة للقوة القومية، إذ أن قوة النسيج الاجتماعي للدولة وتماسكه يشكل مرتكزاً مهماً من مرتكزات استراتيجيتها العليا، فحجم السكان والتنوع اللغوي والديني والعرقي عوامل يمكن أن تعزز من قوة الدولة وامنها واستقرارها، بحيث تمكن من تعبئة قوة الشعب الكامنة عند اصطدام المصالح المختلفة. والعكس صحيح، يمكن ان تفرز هذه العوامل كتلاً بشرية غير متجانسة ومتباينة الاهداف والتصورات، تؤثر على استقرار الدولة ووضعها الداخلي ومكانتها الدولية. وبالنسبة للتكوين المجتمعي في روسيا الاتحادية، وبحسب احدث تقديرات الامم المتحدة بما يعادل نسبة (59.1%) من مجموع سكان العالم، إذ تحتل المرتبة التاسعة عالمياً. والأولى أوروبياً من حيث عدد السكان،, تم تقدير إجمالي عدد السكان في روسيا بنحو 146.2 مليون نسمة في عام 2024، وفقًا لأحدث الأرقام السكانية للتعداد والتوقعات من تريدنج إيكونوميكس، ويشكل هؤلاء السكان تنوعا دينيا مختلفا ويمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والاسلام اديانا رئيسية).

2– المرتكزات الاقتصادية

تستفيد روسيا من مواردها الطبيعية والإصلاحات التي عززت الاستقرار، إذ تعد من أكبر الدول المنتجة للطاقة عالميا، حيث بلغت حصتها في التجارة العالمية للطاقة عام 2021 ، 10% للنفط و 18% للغاز، 2024. كما تعتمد على الصناعات الثقيلة، والموارد الطبيعية الضخمة،

استطاعت روسيا بعد مراحل الإصلاحات التي مرت بها في السنوات الماضية وتحديدا منذ عام 2000, بعد مجيء بوتين للرئاسة اعتماد قواعد اقتصاد السوق ان توفر الارضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الاعمال وبذلك اصبحت بين اقتصاديات العالم الجاذبة للاستثمارات الاجنبية والمحلية، كما ان تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها اقتصاديا مع اسيا واوروبا نقلت الاقتصاد الروسي الى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي, وتمتلك روسيا كميات هائلة من المواد الخام والتي تتطلبها الصناعات الحديثة، لاسيما في منطقة جبال الاورال الغنية بالنفط والغاز الطبيعي والفحم، كما ان روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن الأخرى كالذهب والماس والحديد والنيكل و الفوسفات و الفضة والرصاص، وتعد السادسة من حيث القدرة الشرائية ، فضلا عن انها ورثت معظم الصناعات العسكرية من الاتحاد السوفيتي التي قامت بتنميتها وتطويرها حتى اصبحت من أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم.

كما تحتل روسيا الاتحادية المرتبة (11) عالمياً في قائمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.3 تريليون دولار أمريكي وفق احصائيات العام 2023، بما يعني أن حصة الفرد من الناتج هي أكثر بقليل من 15 ألف دولار سنوياً ، فضلاً عن يبدو ان لغة الارقام تبين ان الاقتصاد الروسي ينمو رغم العقوبات ، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل اقتصاد روسيا نمو 3.2 في العام 2024 وهذه النسبة تفوق مثيلاتها في أي من الاقتصادات المتقدمة في العالم، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية (2.7%)، وبريطانيا (0.5%)، وألمانيا (0.2%)، وفرنسا (0.7%) ، وبالتالي، يبدو أن العقوبات التي انهالت على روسيا الاتحادية من جهات كثيرة لم تفلح في إحداث التأثير المطلوب ، علاوة على ذلك ، انخفض الدين الخارجي الروسي من 729 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى 303 مليارات دولار فقط في نهاية مارس (آذار) 2024، وبلغ الدين العام 299 مليار دولار أي 14% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هو في فرنسا مثلاً 3.2 تريليون دولار أي أكثر من 110% من الناتج.

اما فيما يخص قطاع الطاقة فقد حازت روسيا الاتحادية التسلسل 2 عالمياً من حيث صادرات الطاقة بعد الولايات المتحدة الامريكية ، إذ تصدر الاخيرة قرابة 12.93 مليون برميل يومياً ، بعكس روسيا التي تصدر نحو 10.78 مليون برميل يومياً بحسب احصائية العام 2024 والصادرة من منظمة أوبك ، ورغم العقوبات الدولية والقيود التي فرضتها مجموعة السبع والحلفاء الغربيون على موسكو، فإن روسيا تظل موردا مهما للنفط للعالم، إذ صدرت بما متوسطة 7.5 ملايين برميل يوميا في 2023.

3- المرتكزات العسكرية: ظلت روسيا في العهد السوفياتي لأكثر من نصف قرن، قوة عسكرية عظمى متكافئة مع أمريكا، بل ومتفوقة عليها في الأسلحة التقليدية، وورثت عنه أسلحة متنوعة وبخاصة ترسانته النووية الاستراتيجية 90% من القوات الاستراتيجية النووية، و٨٥% من قوات الأسلحة التكتيكية النووية،٨٥% من القوات البحرية، ٥٨% من القوات البرية، ٧٩% من الصواريخ العابرة للقارات، ١٠٠% من الغواصات النووية، ٩٠%من القاذفات بعيدة المدى، وأكثر من ١٢ ألف رأس نووي استراتيجي، وفي ظل التدهور العام، شهدت روسيا تدهوراً واضحاً لجيشها وتراجعاً في قدراتها البحرية، إلا أنه بوصول بوتين إلى الحكم، أعطى اهتماماً لإعادة تنظيم الجيش والأسطول، بما يمكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى، ومبيعات السلاح تحولت إلى ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي منذ عام 2000 إذ أصبحت مصدراً مهمّاً للدخل القومي، وأداة لتعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية؛ فروسيا هي ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في مبيعات السلاح في العالم.

يُصنف مؤشر GFP روسيا ضمن أقوى خمس قوى عسكرية في العالم، وفي عام 2025 جاءت روسيا في المرتبة الثانية من بين 145 دولة شملها التقييم السنوي للمؤشر، وتمتلك الدولة قيمة تبلغ 0.0788 (مع العلم أن الدرجة 0.0000 تُعد «مثالية»)، ويمكن تقسيم القوة العسكرية الروسية كما يلي:

أ- **القوة البرية:** بشكل عام، تتكوّن القوات البرية الروسية من مزيج واسع من المعدات الحديثة المطورة إلى جانب منظومات موروثة من الحقبة السوفيتية، وتتميز القوات البرية الروسية بامتلاك ترسانة ضخمة من الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية بأنواعها المختلفة، حيث يبلغ إجمالي مخزون الدبابات 5,750 دبابة مع جاهزية تقدر بـ 4,025 دبابة، بينما تمتلك 131,527 مركبة مدرعة متنوعة تصل جاهزيتها إلى، ويضم أسطول المدفعية ذاتية الحركة 5,168 وحدة، إضافة إلى

8,505 مدافع مقطورة، كماتمتلك روسيا 3,005 راجمة صواريخ (MLRS)، ما يمنح القوات البرية قدرة نيرانية كثيفة ومتعددة الاتجاهات تدعم عمليات الاقتحام والدفاع على حد سواء.

ب–**سلاح الجو الروسي:** بشكل عام، يتألف سلاح الجو الروسي الحديث من مزيج من أنواع حديثة متطورة، تُستخدم جنباً إلى جنب مع تصاميم قديمة تعود إلى حقبة الحرب الباردة/الحرب السوفيتية، ويأتي سلاح الجو الروسي في المرتبة الثانية بعد سلاح الجو الأمريكي الضخم من حيث العدد، ويغطي مخزونه مجموعة واسعة من أنواع الطلعات الجوية، بما في ذلك الاعتراض، والتفوق الجوي، والهجوم، والقاذفات، والطائرات الداعمة القريبة (CAS)، ويبلغ إجمالي الوحدات 4,166 طائرة، والمردون العسكريون لسلاح الجو الروسي هم : روسيا، الصين، النمسا، اوكرانيا، بولندا، التيشك.

ت–**القوات البحرية الروسية:** بشكل عام، تتألف القوات البحرية الروسية من مزيج من القطع الحديثة المطورة إلى جانب سفن وغواصات تعود تصاميمها إلى الحقبة السوفيتية، وتعد من بين أكبر الأساطيل البحرية في العالم من حيث الحجم والتنوع، وتضم البحرية الروسية إجمالي 419 قطعة بحرية بإجمالي حمولة تُقدّر بـ 1,260,447 طنًا، وتشمل ترسانتها حاملة طائرات واحدة، و 10 مدمرات، و 12 فرقاطة، و 83 كورفيتاً، و63 غواصة، و 123 زورق دورية, فضلًا عن 47 سفينة مختصة في حرب الألغام، ما يعكس حجم التنوع الكبير في الأسطول وقدرته على تنفيذ طيف واسع من العمليات البحرية.

ث–**القدرة النووية:** بحلول أوائل عام ٢٠٢٥، روسيا تمتلك مخزوناً يقارب 4309 رأس نووي مخصص للاستخدام من قِبل منصات إطلاق استراتيجية بعيدة المدى وقوات نووية تكتيكية قصيرة المدى، ومن بين الرؤوس الحربية المُخزنة، نُشر حوالي 1718 رأساً حربياً استراتيجياً: حوالي 870 رأسًا على صواريخ باليستية أرضية، وحوالي 640 رأسًا على صواريخ باليستية تُطلق من الغواصات، وربما أكثر بقليل من 200 رأس في قواعد قاذفات ثقيلة، ويوجد حوالي 1114 رأسًا حربيًا استراتيجيًا آخر مُخزناً، إلى جانب حوالي 1477 رأساً حربياً غير استراتيجي، بالإضافة إلى المخزون العسكري للقوات العملياتية، كما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا اختبرت بنجاح مركبة غواصة غير مأهولة قادرة على تدمير المدن الساحلية، هذا السلاح هو أحدث نسخة من بوسيدون، وهو طوربيد نووي عملاق سُمي على اسم إله البحر اليوناني.

4– المرتكزات التكنلوجية: تمتلك روسيا خبرات تكنلوجية في مجال التصنيع الحربي فهي تمتلك أسلحة ومعدات عسكرية لا مثيل لها في العالم فضلاً عن ان روسيا تعد رائدة على المستوى العالمي في مجال الفضاء ، كما تمتلك التكنلوجيا الحديثة في مجال استخدامات الطاقة النووية. وقد حقَّقت روسيا في العقدين الماضيين نهضةً اقتصاديَّةً وتقدُّماً تكنُولوجيّاً واضحاً على أكثر منْ صعيدٍ، «حيثُ أصبحت تتمتعُ بقُدراتٍ عاليةٍ في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء، تجعلُ الولايات المُتحدة تستعينُ بها حين تتعطَّلُ مركباتها الفضائيَّة، وتملك أيضاً تكنُولوجيا «النانو المُتطوِّرة»Nanotechnology.ويُعدُّ تصنيعُ الطائرات أحد أكثر قطاعات التكنُولوجيا العالية كثافة في الاقتصاد الروسي الحديث, تُعتبرُ الصِّناعات الدفاعيَّة في روسيا قطاعًا مُهمّاً واستراتيجيّاً، فروسيا هي ثاني أكبرُ مُصدِّرٍ للأسلحة التقليديَّة بعد الولايات المُتحدة. وكان أحد الإنجازات التكنُولوجيَّة الحديثة للصناعة الروسيَّة هي الرحلة الأولى لمُقاتلة «الجيل الخامس» (Sukhoi Su–57)، والتي كسرت احتكار الولايات المُتحدة الكامل لتطوير وإنتاج طائرات «الجيل الخامس». بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ من المُنجزات الرُّوسيَّة المُهمَّة، والتي مرَّت بعدة مراحل وعقبات، منظُومةُ «جلوناس(Glonass)»، وهي مُخصصَّةٌ لضمان ملاحةٍ سريعةٍ، وتقديم دعمٍ غير محدُودٍ للمُستخدمين في الجو والبر والبحر والفضاء, وفيما يتعلق بالاستراتيجية الروسية في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، يلاحظ أن روسيا لم تدشن قيادة عسكرية للفضاء السيبراني، بخلاف الولايات المتحدة، إلا أنها تعتمد على استراتيجيات جديدة لتعزيز قدراتها في هذا المجال.